

مقدمة

كنا في الخطاب الذي القيناه ليلة الاستفتاء على الدستور ،
والندوة الصحفية التي عقدناها اثر ظهور نتيجة الاستفتاء ، دعونا
الى جمع الكلمة وتوحيد الصف، علما منا بان تعبئة القوى وتكاتف
الجهود خير وسيلة تتمسك بها امة تسير في طريق النمو - لبلوغ
اهدافها ، وتحقيق مطامحها ، والوصول الى الغايات التي تجد
وتسمى لادراكها .

وقلنا في خطب مماثلة : ان من واجب ملك هذه البلاد ان
يجد في كل وقت وحين لتوحيد صفوف الامة حول اهداف وطنية معينة ،
ويسمى لذلك سعيا متواصلا في صبر ومثابرة ، لا تفت في عضده
الصعاب ، ولا تغل من غرب عزيمته العراقيل ، ونحن اذ نجد ذلك
الجد ، ونسمى هذا السعى ، لا ننساق فقط مع الفطرة السليمة ،
والفريزة القوية التي تحدى كل مواطن مخلص لهذه البلاد الى العمل
الجماعي والسعى الجاهد لجمع كلمة امته ولم شعنها وتوثيق روابط
اخوتها وتضامنها ، بل نؤدى ايضا رسالة الملك التاريخية بهذا البلد
الكريم ، ونقوم بواجباتنا المنصوص عليها في الدستور الذي جعل منا في
آن واحد رمز وحدة الامة والساھر على سلامة حدود الوطن . وليست
هذه الوحدة في نظرنا جغرافية بحسب ، بل هي كذلك وحدة ايمان
ومشاعر واهداف .

واليوم وقد اصبحت انكار امتنا عرضة للحيرة والبلبلة نتيجة
تضارب النظريات الاجتماعية وتعدد المناهج الاقتصادية رايانا من

واجبنا ان نسعى للقضاء على تلك الحيرة وهذه البلبلة ونستأصل شأفة كل داء يعرض وحدة الامة والتآم جمعها الى التفتت والانحلال . هذا ولقد خلونا الى نفسنا فترة من الزمان ، قارنا فيها حالة المغرب الراهنة بحالته قبل عشرة اعوام ، وامعنا النظر في القضايا والمشاكل الناتجة عن نمو البلاد ، وحللنا العوامل والاسباب التى خلقت التذمر والاستياء ، فاننتجت المقارنة ان المغرب اصبح مستقلا كامل الاستقلال ، موحدًا بعد ما كان مجزأ الى مناطق ، تام السيادة بجلاء القوات الاجنبية عنه ، ذا عملة مستقلة ، وان الخدمات الاجتماعية من تعليم واسعاف وتجهيز اتسعت اتساعا كبيرا وصار يستفيد منها جميع السكان لانفسهم او لاولادهم او لهم جميعا . كما انتج التحليل ان عوامل التذمر والاستياء تولد بعضها عن تكاليف الاستقلال وترفعنا عن الموارد المشوبة التى ترهن حريتنا وتمس كرامتنا . وتولد بعضها الاخر عن اتباع الهوى ، وانعدام الضمير ، وقلة التجربة ، وتضخم الاحتياجات ، وضآلة الامكانيات ، وسوء اللهم والتطبيق للحريات التى نمارسها ، والحقوق التى نتمتع بها ، والديموقراطية التى جعلناها انظام الحكم اساسا وشعارا .

وبعد استعراض انواع الادواء واصناف المشاكل ارتأينا ان نعرض اتجاهات فى ميادين ان كانت محدودة فان لها اهميتها فى مستقبل البلاد ، ومن شأن تطبيقها بعد الدراسة والتجسس اعادة الثقة الى النفوس ، والحماس والامل الى القلوب ، وان تتكاثف جهود جميع العاملين المخلصين الذين يرغبون فى خدمة شعبهم ووطنهم بجد وصدق وان اختلفت منهم النزعات وتباينت الميول .

الرباط - الثلاثاء

١٧ ذى الحجة عام ١٣٥٤

٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥

الإدارة

كثر القيل والقال حول جهازنا الإداري الذي الصقت به اتهامات مسيئة الى سمعته وبالتالي الى سمعة البلاد .
وإذا كان الواجب يفرض علينا ان نعترف بأن لهذه الاتهامات نصيبا من الصحة ، فان الاتصاف يفرض علينا من جهة أخرى ان لا نصم جهازنا الإداري كله بالضعف ، وننسب اليه كل ما يحدث به الناس من فساد .

ونحن مصممون العزم على تتبع الداء واستئصال الفساد ، وقد احدثنا لهذا الغرض محكمة خاصة للعدل للضرب على ايدي من تسول له نفسه التلاعب بأموال الدولة وتعاطى الرشوة واستغلال النفوذ .

وبالإضافة الى ما هو منصوص عليه في قانون الوظيفة العمومية من حقوق الموظف وواجباته فقد وطننا العزم على ان يسير جهازنا الإداري وفق المبادئ الآتية ، ونتخذ التدابير المعروضة فيما يلي:
(١) المغاربة سواء فيما يتعلق بالشروط المطلوبة لنيل الوظائف والمناصب العمومية . وهذا المبدأ الصالح قد اكتسب صبغة دستورية ، واجتبابا لكل حيف او محاباة يجب ان يباشر التوظيف عن طريق المباراة طبق ما ينص عليه القانون .

(٢) ويستتبع احترام المبدأ السالف الذكر ان يكون الموظفون سواء فيما يرجع الى الاجور اذا كان مستواهم واحدا وعملهم متشابها .
(٣) يجب على الموظف ان يباشر مهمته الادارية في تجرد تام عن ميوله السياسية ، وفي مقابل ذلك لا ينقل الموظف ولا يعزل ، ولا

يقدم او يؤخر في ترقيه من اجل افكاره السياسية ، والقصد من هذا كله ضمان الاستقرار لوضعنا الادارية ، واحترام افكار الموظفين ، وجعل الوظيفة في خدمة المواد .

ومن المسلم ان النصوص التي تمنع على طوائف من الموظفين هل نشاط سياسى سيقى العمل بها جاريا .

{ يجب ان تتوافر في اعضاء الدواوين الوزارية الكفاية والمروءة ، لتصان للدواوين حرمتها بالنسبة للادارة وللناس .

٥ لا يكون التسيير بيد اعضاء الدواوين الذين هم موظفون سياسيون لا يتصفون بصفة الاستقرار والاستمرار فيما يرجع لقضايا الادارة ودراستها وايجاد الحلول لها ، وينيط الوزير هذه المهمة بالموظفين القارين كالكاتب العام للوزارة الذى يمنح صلاحية عامة للتسيير ، كما ينيطها برؤساء المصالح فيما يرجع للموريات خاصة .

٦ لوحظ انه كثيرا ما تحدث عراقيل وصعوبات تحول دون تحقيق المشاريع المفيدة وسير جهازنا الادارى سيره المطلوب ، ولهذا قررنا انشاء جهاز حكومى للبحث عن الاسباب التى تعرقل سير الجهاز الادارى ، وايجاد الحلول اللازمة لها ، وتبسيط المسطرات الادارية ، وتوحيد الاجهزة المتماثلة المتفرقة وتركيزها ، وتحديد الوسائل الكفيلة باجتناى التبذير . ويجب ان ينجز الجهاز الحكومى المذكور عمله في مدة لا تتعدى سنة .

٧ لكى تسيير الادارة السير الجدى ، وتنجز المهام فى الاماد المحددة لها ، ولبت روح الامثال والاستقامة فى مباشرة الامور يجب ان يكون الوزراء على علم تام بسير المصالح التابعة لهم ، وسلوك الموظفين الذين هم الى نظرهم ، وهذا يتطلب منهم اجراء تفتيشات دقيقة منتظمة على ادارتهم المركزية والمصالح الخارجية بواسطة الاجهزة التى يتوفرون عليها ، هذا علاوة على ما هو مناط بالوظيفة العمومية والمفتشية العامة الموجودة بالكتابة العامة للحكومة - من تفتيش ومراقبة على سير الاعمال .

(٨) تحقيق اللا مركزية ، ليعطى للديموقراطية مدلول حقيقى ، ويمكن للجماعات المنتخبة — محلية كانت او اقليمية — ان تقوم بدورها على الوجه المطلوب .

(٩) الضغط على مصاريف التسيير حتى يتأتى بالمبالغ المتوفرة مراجعة قيمة الارقام الاستدلالية .

(١٠) تطبيق المنشور رقم ٢٢ و ٠٤ الصادر بشأن العقود المبرمة مع موظفى الاطارات تطبيقا صارما — ويمنع الترقى فى نطاق هذا النوع من العقود .

(١١) مراقبة عقود التوظيف مراقبة دقيقة من حيث الكميات والسوابق الادارية .

(١٢) اعادة النظر فى اجور موظفى المؤسسات العمومية والشبيهة بالعمومية والمصالح ذات الامتياز مع مراعاة مختلف الوان النشاط داخل هذه المؤسسات ، ومع مراعاة الانتاج ويجب ان يتم اعادة النظر فى ذلك كله فى اجل لا يتعدى ستة اشهر .

(١٣) ضرورة توعية الموظفين ليكونوا على الملم بمشاريع الحكومة ومخططاتها واهدافها ، وليقبلوا على العمل فى الجهات المحتاجة الى العناية الوافرة لاجراجها من حالة التخلف وجعلها تساير موكب التطور العام بالملكة .

مراجعة التشريع

باشرت الحكومة منذ الاستقلال مراجعة عدد من النصوص التشريعية كان العمل جاريا بها طيلة عهد الحماية غير ان نصوصا غير قليلة صدرت في ذلك العهد لم تتناولها المراجعة وبقي العمل جاريا بها الان على الرغم من تبدل الاوضاع . ولهذا قررنا انشاء جهاز حكومي نكل اليه السهر على المراجعة حتى تطبق في عموم مملكتنا نصوص موحدة تراعى الوضع الجديد للبلاد والتطور الحاصل نسي جميع مرافقتها . ويتعين على هذا الجهاز ان يقوم خلال سنة باحصاء النصوص التشريعية التي يرتكز عليها سير كل وزارة وفرز ما هو من اختصاص البرلمان مما هو من اختصاص السلطة التنظيمية ، ليكن للحكومة ان تعرض على البرلمان مشاريع بتعديل ما هو داخل منها في نطاق القانون وليمكن للوزير الاول والوزراء المختصين ان يعدلوا منها ما هو داخل في نطاق السلطة التنظيمية .

الميدان التربوي

ان الغاية التي يهدف اليها كل مجتمع باقامة مؤسسات للتربية هي تهذيب النفوس وتثقيف العقول ، وتكوين رجال يستطيعون بفضل هذا التهذيب وهذا التثقيف ان ينفعوا انفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه ، فالمؤسسات والمعاهد والجامعات التي تنشئها الدولة يجب ان تضطلع بهذه المهمة اتم اضطلاع واكملة ، وتوفر للامة عددا من الرجال الذين يمكن ان يفيدوها في شئون شتى من حياتها بالخبرة التي اكتسبوها ، والمعرفة التي ظفروا بها ، ولن تكون هذه الخبرة ذات شأن ، وهذه المعرفة ذات قيمة الا اذا ترتب عنها نمو الفرد واستعداده لمساهمة مجدية في ارضاء الحاجات والمتطلبات التي يفرضها تطور الامة ورفيها وازدهارها .
ولتحقيق هذا الهدف يجب :

(١) رفع مستوى التعليم :

ويستلزم ذلك :

- ١ - مراجعة البرامج والمناهج لتكون في مستوى النهضة العلمية والتطور المتواصل للاسرة البشرية .
- ٢ - تكوين اطرار صالحة للتعليم واختيارها اختيارا نزيها من بين الاطرار الموجودة .
- ٣ - الاستعانة بجميع الوسائل العلمية والتقنية الحديثة لتلتين المعلومات .
يجهده التناوب ويقلل من عنايته بالتلاميذ .
- ٤ - المدول عن التناوب شيئا شيئا تخفيفا على المعلم الذي

٥ - تشجيع التعليم الحر مع مراقبته

٦ - اجتناب التساهل في الامتحانات بحيث لا ينتقل من

فصل الى فصل اعلا منه ، ولا يحصل على الشهادات الا الطلبة والتلاميذ الذين هم في المستوى الحقيقي المقدر للانتقال ونيل الشهادات بصرف النظر عن السن .

وبالاضافة الى هذا نرى من الضروري تأليف لجنة لوضع الكتب المدرسية او اختيارها ، ويجب على هذه اللجنة ان لا تراعى في الكتب الا صلاحيتها لما يكفل رفع المستوى التعليمي . وان تصرف النظر عن مؤلفيها ومكانتهم في الادارة .

(٢) الاهتمام بالتعليم المهني والصناعي :

يجب تقوية العناية بالتعليم المهني والصناعي والمحافظة على ما هو موجود منه . فنحن نسعى لتكوين اطارات مفكرة ومبدعة ، ولا نريد ان تبقى هذه الاطارات مشلولة لانعدام الوسطة بينها وبين اليد العاملة غير المتخصصة . وبالاضافة الى ما تستدعيه مرافق المجتمع من تكوين عناصر متخصصة في جميع ميادين التخصص المهني والصناعية ، فان التخصص يفتح بسهولة مجالات العمل في اوجه العمال المتخصصين ويجعلهم يحصلون على اجور مغرية تفوق احيانا ما يحصل عليه خريجو التعليم العالي .

ويجب الاستفادة الى اقصى حد ممكن من مراكز التكوين الحالية البالغ عددها ٢١٣ مركزا . اذ ليس من المعقول ان توجد هذه المراكز كلها ويبقى البلد يشكو خصاصة ويعانى نقصا في الكهربائيين والميكانيكيين ومسيري الفنادق والمطاعم والعاملين في المختبرات ، وحتى المصورين والخياطين الممتازين .

ولزيادة العناية بهذا النوع من التعليم يجب فتح ابوابه في اوجه التلاميذ الذين اتموا دراستهم الابتدائية او انتقطعوا عن الدراسة في الطور الاول الثانوي وليس هناك ما يحول بين المتفوقين منهم وبين متابعة الدراسة التقنية والصناعية الثانوية والعالية .

ويجب على الآباء ان يطمئنوا الى ان التعليم التقنى والصناعى سيبقى مفتوحا باستمرار فى اوجه ابناءهم الراسبين فى الابتدائى والثانوى حتى لا يبقوا عرضة للضياع .

(٣) نشر التعليم الفلاحى :

يجب بذل الجهود اللازم لتقوية التعليم الفلاحى ونشره على نطاق واسع نظرا الى ان الفلاحة هى ثروتنا الوطنية الاولى ، والى ان اكثرية سكان مملكتنا يقتاتون منها ، ويجب ان يستهدف التعليم فى جملة ما يستهدف تكوين الطفل المغربى تكوينا يجعله وثيق الصلة بشؤون الفلاحة . وان تحظى الفلاحة بالعناية فى جميع مراحلها . وان ترمى البرامج والمناهج الى تحقيق هذه الغاية .

(٤) توجيه الطلبة :

تجب العناية بتوجيه الطلبة توجيها يستجيب لاحتياجات الامة . الا انه ينبغى ان توفق مصالح التوجيه بين تلك الاحتياجات ومواهب الطلبة حتى لا تقع اغلاط مضرة بهم وبالمجتمع .

(٥) تقوية الصلات بين الطلبة والجهاز الادارى والتعليمى :

يجب توثيق عرى الاتصال بين وزارة التهذيب الوطنى وبين الطلبة تصد اعادة الثقة الى نفوسهم ، واشعارهم بعناية الدولة باكلهم ومسكنهم وضمان مستقبلهم ، وتهيئة السبل التى تمكن من نشر الوعى ، بينهم ، ووقايتهم مخاطر الانحرافات المضرة بمستقبلهم ومستقبل الامة . كما يجب على وزارة التهذيب الوطنى ان تشركهم فى مجالس الجامعات والكليات ليتفهموا المشاكل وينهاوا لحمل المسؤوليات .

(٦) فتح المطاعم المدرسية :

يجب ان تعيد وزارة التهذيب الوطنى فتح المطاعم المدرسية فى اوجه التلاميذ .

٧) اجتناب التعليم العالى الذى لا باعث عليه الا الابهة :

تجب اعادة النظر فى كل تعليم عال لا باعث عليه الا الابهة حتى لا يخرج لنا اطارات ضعيفة المعرفة والتكوين . كما يقع فى بعض الكليات التى انشئت وتكلف الدولة غالبا وهى لا تتوفر الا على اساتذة يأتون من الخارج فترات متقطعة ، ولا يستطيعون ان يراقبوا الطلبة عن كتب ولا أن يتتبعوا نشاطهم الدراسى .

كل ما سبق من مبادئ وتوجيهات يقتضى ان يكون الجهاز الادارى المشرف على التعليم فى جميع مستوياته قادرا على تحقيق تلك المبادئ والاخذ بتلك التوجيهات ، ومراقبة سير التعليم وتسيير الشؤون الادارية مراقبة وتسييرا يشعر معها الاساتذة والاباء والتلاميذ والطلبة والامة جمعاء بحسن اضطلاع الجهاز الادارى بمسؤولياته والعناية بشؤونهم المعنوية والمادية .

الشبيبة

ان دور شبيبتنا الصاعدة وفتوتنا الناشئة في معركة البناء عظيم . هذه الشبيبة التي يجب على الدولة ان تسهر بكل ما يتوفر لديها من وسائل ، ويجتمع لها من أدوات — على تهذيبها وتوعيتها وتوجيهها الوجهة الصالحة ، واعدادها لتواجه مسؤوليات المستقبل بحنكة واقترار ، مثلما يجب على الاءاء والامهات والمنظمات القومية والمجتمع كله ان يعمل لذلك ، فالفتيان والشبان ابناؤنا وفلذات اكبانا وورثتنا وخلفاؤنا من بعدنا . فيجب ان نتفهم الدولة والاسرة مشاكلهم ، وتبينا مشاغلهم ، وترعياهم وهم ينمون ويكبرون ، وتعيناهم على التغلب على العقبات التي تواجههم في تلك المراحل الاولى من حياتهم . واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا ان نحض ابناعنا على الصلاة وهم في سن السابعة ، ونؤدبهم على تركها ابتداء من العاشرة ، فلانه اراد ان يظهر لنا مبلغ تكريم الله وتشريفه للانسان عند ما اناط به مسؤوليات وهو في تلك السن المبكرة ، كما انه صلى الله عليه وسلم اعطانا مثلا نحتذيه فيما يجب عمله بالنسبة لبقية الواجبات والتكاليف التي تدرب الطفل من صغره على الفضيلة ، وتطبعه بطابع الادب والمروءة ، وتجعل منه انسانا صالحا واعيا قادرا على جلب المنفعة لنفسه ومجتمعه ، ودرء المفسدة عن الوسط الذي يعيش فيه . ولا شك ان تعاون الدولة والاسرة على فهم نفسية الطفل ، وحل عقده ، وتوضيح ما يشكل عليه ، والتفرغ حياله بالصبر والحكمة في الطور الذي يكون فيه اكثر ما يكون عرضة لثورات نفسية ، ونزوات عاطفية ، وتخيالات فلسفية — سيجنبه مزالقي الزيغ والانحراف ، ويجعله قوي النفس ، نقي الضمير ، شديد الايمان ، عظيم الهيام بالمثل العليا والتطلع الى الاهداف السامية، اهلا لان نضع بين يديه المسؤوليات ، ونلقى اليه بمقاليد الامور نسي ثقة وطمأنينة .

ومن واجب الأسرة على الخصوص ان لا تخلط بين الحنو والتدليل ، تتردد بين العاطفة والعقل ، فمهما كانت العاطفة قوية يجب ان لا يتعدى الحنو الحد المعقول له ، والا الحق بالاطفال اضرارا فادحة يندم عليها الاباء ولات ساعة مندم ، فمن واجبههم وهم عماد الأسرة والمثل الاعلى لابنائهم والمعنيون بقول الرسول عليه السلام (فالرجل راع في بيته وهو مسؤول عن رعيته) ان لا يتساهلوا مع الاطفال فيما لا يتبينوا لصفرهم مخرته ، وعليهم ان يتشددوا معهم اذا انسوا منهم ميلا الى انتهاك الحرمات والتطاول على القيم والمقدسات التى حيب الينا من الصغر تقديسها وتمجيدها ، وزين لنا ونحن في ميعة الطفولة احترامها وتعظيمها . كالأحسان الى الوالدين ، والبرور بالاساتذة والمعلمين ، وتوقير الكبار ، ورحمة الصغار ، والعطف على البائسين والمحرومين .

وان مسؤولية الامهات في تربية البنين والبنات وتهذيبهم لعظيمة . فكما عملن اثناء النضال التحريرى على بث الوعى وتقوية الشعور الوطنى في نفوس الفتيان والشبان ودفعنهم الى ميادين التضحية والفداء لتحرير الوطن ، فهن اليوم مدعوات الى اعداد اجيال جديدة قوية النفوس مهذبة الاخلاق تسهم اسهاما مجديا في دعم جانب الاستقلال وتنمية مكاسبه وتشبيد صرح النهضة .

ونحن عندما اقررنا الحقوق السياسية للمرأة واشركناها في الحياة العامة للامة ، وفتحنها في وجهها مجالات العمل الرسمى والحر لم نر في ذلك ما يناقض مهمتها الاساسية المقدسة ولا ما يصرفها عنها ، بل كنا على العكس نعتقد ان ذلك — فضلا عن انه حق من حقوقها الطبيعية — سيكون حافزا لها على مضاعفة العناية والاهتمام بشؤون الأسرة والمنزل ، قصد ضمان السعادة لتلك الخلية الاولى من المجتمع ، وتنشئة رجال صالحين .

فعلى المرأة ان تفهم هذا الدور وتقدره حق قدره في هذه المرحلة الحاسمة من بناء الاستقلال وتشبيد صرح النهضة المنشودة .

عناصر السياسة الاقتصادية

ما زال المغرب رغم ضخامة وتنوع امكانياته وثرواته يعيش في نطاق اقتصاد لا يمكن من استغلال تلك الامكانيات وتفجير الطاقات الكامنة . لانه اقتصاد لا يتجاوز سد الحاجيات الضرورية والملحة لتسعين في المائة من السكان ، والحالة ان ازدياد المواليد في تصاعد مفرط ، والانتاج في ركود ، والدخل القومي في انخفاض . هذا مع ضالة رؤوس الاموال ، وقلة الاطر ، وضرورة ايجاد الشغل لتسعين الف مواطن كل سنة .

فأصبح من الضرورة الاكيدة لكي تتوفر وسائل التطور لاقتصادنا وتحقق ظروف رفع مستوى المعيشة لشعبنا — ان نجعل نصب اعيننا ونراعى في توجيه اقتصاد بلادنا متطلبين اثنين :

(١) تعبئة كل الطاقات وجميع الامكانيات التي تتوفر عليها البلاد كي نخرج مجتمعنا من محيط التخلف ونخلصه من قبضة الحاجة .
(٢) ان ندرك تمام الادراك ان التعبئة وان كانت ضرورية فانها غير كافية ما دام المغرب لا يتوفر على رؤوس الاموال والاطر الكافية للنهوض باقتصاده .

وبالتالي يجب الاعتماد على اعانة اجنبية واسعة النطاق ، كما يجب ان تكون هاته الاعانة الاجنبية مهمة ووافرة لكي تكون مجدية ونايعة . ولكن دون ان تكون هذه الاعانة قيودا لسياسة وطنية ولحرية تصرفنا .

ولتحقيق هذين الهدفين يجب :
(١) تقوية الثقة بالدولة في الداخل والخارج .

(٢) اعداد برنامج اقتصادى يستمر زمنا طويلا ، يقع انجازه على مراحل قصيرة او طويلة المدى .
(٣) ان يكون للجهاز الحكومى والادارى الذى يعهد اليه بتنفيذ هذا البرنامج من المكانة والنفوذ المعنوى فى الداخل والخارج ، ومن الاستقرار والاستمرار فى مزاولة نشاطه ، ومن الوسائل — ما يجعله قادرا على تأدية الواجب والقيام على الوجه الاكمل بالامورية المناطة به .
لهذه الغاية سنستعرض :

(١) — محتوى البرنامج الاقتصادى :

- الفلاحة
- الصناعة

(٢) — الوسائل الكفيلة بانجاز هذا البرنامج :

- ١ — ضرورة تحديد نظام اقتصادى واجتماعى
- ا (الاختيارات فيما يتعلق بالمصالح الاجنبية فى المغرب
- ب (النظام الاجتماعى

٢ (مالية الدولة والاعانة الخارجية

.....

اذا كان من واجب الدولة ان تشجع اكثر ما يمكن القطاع الخاص على توظيف رؤوس الاموال وتوجه هذا التوظيف الى الميادين المنتجة حسب سياسة للقرض تشرف الدولة على اعدادها وتسهر مؤسسات القرض المنشأة لهذا الغرض على تطبيقها تطبيقا يجعلها ذات اثر ومفعول . فعلى الدولة كذلك ان تحل محل هذا القطاع الخاص وتقوم بالمبادرات الضرورية كلما ظهر عجزه فى ميدان من الميادين وخصوصا منها الميادين الاساسية .

ويجب في هذا الصدد احترام قاعدتين اثنتين والعمل بمقتضاها :

— اجتناب كل منافسة عقيمة وغير مجدية بين القطاعين العمومي والخاص حتى يكون لنشاطهما ونفعول متكامل لا متعاكس ، نظرا لسعة مجال العمل لهذين القطاعين .

— يجب على المؤسسات المكلفة بالاستقبال ومصالح الابحاث والدراسات لمشاريع توظيف رؤوس الاموال ان تكون لها خطة موحدة فيما يرجع لعلاقات بعضها ببعض ، وفيما يرجع لعلاقتها مع الخواص حتى يتسنى بلوغ الاهداف التي يرمى اليها تصميم التنمية الاقتصادية للبلاد .

— وبصفة عامة فان العلاقات بين الإدارة وعموم المواطنين يجب ان يسودها جو من الثقة . وفي هذا الصدد يمكن للمجالس الاستشارية كالغرف التجارية والصناعية والغرف الفلاحية والنقابات المهنية ان هي توفرت على العناصر المسيرة الصالحة ذات الاعتبار والمكانة في الاوساط التي تمثلها تلك المجالس — ان تساهم بالحظ الاوفر في خلق تلك الثقة بين جميع العناصر المشاركة في انعاش اقتصاد بلادنا .

(ا) في الميدان الفلاحي :

الاصلاح الزراعي

وعما لمضرورة تشغيل اكبر عدد ممكن من السكان ونظرا للواجب الملغى على حلق الدولة لتحقيق تقدم واقعي للبوادي ورفع مستواها والنهوض بها ، قررنا ان نقوم باصلاح زراعي عميق يضمن انتاجا فلاحيا اوفر ويمكن سكان البوادي من المشاركة بكيفية مباشرة وفعالة في النهوض ببلادنا .

وسيخضع تطبيق هذا الاصلاح الزراعي لسلسلة اقتصادية

محكمة تحت مراقبة الدولة وبدافع منها وتساهم الجماعات المحلية في تحريكه .

وسيكون هذا الاصلاح بمثابة ثورة حقيقية في النظم الاقتصادية والاوزاع الاجتماعية للبلاد .

وهذا يستلزم من طرف الدولة :

(١) ضرورة ضم كل الاراضى الفلاحية القابلة للاستثمار الفلاحي الى اصل مشترك .

وسيشتمل هذا الاصل على :

— الاراضى المخزنية

— اراضى الجماعات

— اراضى الجيش

— اراضى الاحباس

— كل اراضى الاستعمار الرسمى وارضى الملك

التي ستترجع فيما بعد .

وسيضم الى هذا الاصل حاصل التعويضات نقدا او غلات

التناج عن فائض القيمة المترتب عن التجهيزات التى تقوم بها الدولة فى الاملاك الخاصة .

(٢) التوزيع :

القيام بتوزيع الاراضى المذكورة اعلاه توزيعا عادلا محكما

اقتصاديا لصالح الفلاحين .

(٣) القيام بالاستثمار :

وجوب القيام باستثمار جميع الاراضى الفلاحية كيفما كان

مصدرها ومالكها مع مساعدة الدولة الفنية والمالية . ولهذا فان

عمل الدولة سيتخذ شكلين مختلفين ويتصف بصفة خاصة حسب المناطق

الجغرافية :

(١) ستباشر الدولة عملا قويا مركزا فى المناطق التى تسمح

بتلك من الوجهة الفنية والتى يمكن ان يكون فيها هذا العمل مجديا فيما

يرجع لارتفاع الانتاج رابحا من الوجة المالية وقابلا لان يقوم به تدريجيا — بدلا من الدولة — من يعينهم الامر من الوجة البشرية .

ويتعلق الامر خاصة باراضى الاستعمار والمناطق المسقية وبصفة عامة بجميع المناطق التى لها من الامكانيات والمؤهلات ما يجعل الوسائل الهامة المسخرة لاستغلالها واستثمارها كفيلا باستدرار الربح .

(١) وفى هذه المناطق وابتداء من اراضى الاستعمار الخاص والرسمى وارضى الجيش وارضى الاحباس وارضى الجماعات والاراضى التى من المقرر استرجاعها فى نطاق فائض القيمة ستؤسس وحدات حسب المبادئ التالية :

— ان الوحدات المغروسة لن تجزا ولكنها ستستثمر وتدار شؤونها على طريقة التسيير المعمول بها حاليا مع اشراك العمال المشتغلين بها فى الارباح .

— القطع التى تكون وحدات فلاحية كفيلا بانتاج مستمر — يجب ان تكون ذات مساحة كافية تضمن لمن ستسند اليهم دخلا سنويا ادنى يمكنهم من استثمارها .

وحيث ان التوزيع يكتسى صبغة شخصية فان على المستفيدين منه ان ينضموا فى جمعيات ذات شكل تعاونى لانشاء وحدات واسعة (خمسين هكتارا من الاراضى المسقية واربعمئة من الاراضى البور) ليسهل عليهم استعمال الالات وشراء المواد اللازمة وتسويق المنتوجات .

— ستسلم القطع حسب نظام الكراء — البيع ، وخلال مدة اختبار معينة فان كل فرد اعطيت له قطعة وكان انتاجها اقل من معدل الوحدة التى ينتمى اليها طيلة سنتين متواليتين تنزع منه تلك القطعة .

— ان القطع الموزعة لا يمكن تفويتها ولا تجزئتها

— وستحدد كذلك كفايتش للالتزامات التى ستضع مجموع

القواعد المذكورة سلفا — نظم الزراعة قصد تنظيم الانتاج بتعميم
مزروعات صالحة للصناعة وزراعات صالحة لتغذية المواشى .

(٢) وفيما يرجع لمجموع المنطقة المذكورة اعلاه فان القانون
سيحدد استثمارها وستنتزع من اصحابها بعد سابق انذار واجل معين
كل الاراضى التى استثمرت استثمارا ناقصا .

(٣) وسيقتصر هلى هذه المنطقة عمل الهيئة المكلفة بالاستثمار
لدخل تحويل على اوضاع تلك المناطق .

(ب) وفى جهات المملكة التى لا يمكن للهيئة السابقة الذكر
ان تتدخل فيها :

(١) فان عملية المساعدة والمساندة والارشاد ستبقى متبعة .
(٢) كما سيتقوى تدخل الاتعاش الوطنى بتشغيل السكان قصد
القلاحي والمنطقة تنظيميا لا مركزيا .
— الدفاع والحفاظة هلى التربة — تقويم احواض المنحدرات
— التشجير —

— تنظيم المراعى وتحسينها .

— سدود صغرى وعملية تجفيف الاراضى المصابة
بالبويضات ،

(٣) هذا وان التشريع والقوانين الجارى بها العمل فيما يرجع
للغابات سينظر فيها وستصحح ونحور وتتم كى تصبح مطابقة لمتطلبات
كل اقليم حتى نضمن بكيفية احسن المحافظة على الثروة الغابية
الوطنية مع تأمين المصالح المشروعة للجوار .

ان تطبيق هذا البرنامج يحتم اعادة النظر فى اجهزة الدولة
التى لها اتصال بالشؤون الفلاحية .

محتوى البرنامج الاقتصادى

(١) من الضرورى نهج سياسة محكمة للتصنيع خصوصا وان المغرب يتوفر على تجهيز اساسى جيد ، وان كانت حظوظ الاقاليم منه غير متساوية .

(٢) ضرورة تعبئة رؤوس الاموال العمومية والخاصة معا فى سبيل التنمية ، دعوة رؤوس الاموال المغربية الى التوظيف فى القطاعات المنتجة والتي من شأنها ان تخلق مناصب للتشغيل والتوظيف بكيفية مستمرة — والتقليل من الاستهلاك لصالح الوفر وتوظيفه فى الميادين المنتجة مع اجتناب النفقات الباهظة فى المشاريع الكمالية .

(٣) اختيار الصناعات التى يجب انشاؤها :

— الصناعات التى تتطلب وفرة من اليد العاملة .

— الصناعات التى تمكن من خلق الوظائف بنفقات قليلة .

— احداث صناعات تحويلية للمواد الخام كلما كان اليقين من

ان منتوجاتها ستجد سوقا للاستهلاك فى الداخل وللتصدير فى الخارج .

— اجتناب انشاء صناعة كمالية لا تبررها ضرورات التنمية

الاقتصادية والتي لا تساهم فيها العناصر المغربية من يد عاملة ومواد وطنية بالحظ الاوفر .

— اجتناب الاحتكار والامتياز المطلق فى انشاء الصناعات .

— يجب ان تراعى فى سياسة التصنيع الاتفاقيات التى يمكن

عقدها فى المستقبل بين بلادنا والسوق الاوربية المشتركة ودول المغرب العربى .

— تنشيط وتوسيع التنقيب عن النفط .

الوسائل :

(ا) وجوب تحديد سياسة اقتصادية واجتماعية :
 (ا) رفع كل التباس فيما يخص المصالح الاجنبية بالمغرب :
 — اراضى الاستعمار الرسمى وغير الرسمى التى يجب
 استرجاعها .

— المعادن : الزام الشركات المعدنية بمقتضى نصوص
 تشريعية بأن تكون مخدرات احتياطية ، وتوفر قسطا من ارباحها خلال
 السنوات التى تحقق فيها الربح لاجتناب طرد العمال ومواصلة
 التجهيز فى السنوات التى تنعدم فيها الارياح .
 — القطاع الثالثى : يجب القيام فورا وبدقة بحصر الميادين
 التى تتحت مفربتها لرفع كل التباس .

(ب) فى الميدان الاجتماعى :

يجب على السياسة الاجتماعية ان لا تعنى فقط بالطبقة
 العاملة بل ان تهتم كذلك بالعاطلين وان تواجه تصاعد ازدياد المواليد .
 كما يجب على سياستنا الاجتماعية ان تبذل كل مجهود لخلق
 اكثر ما يمكن من الوظائف فى كل سنة حتى تتمكن على الاقل من اجتناب
 تفاحش البطالة ان هى لم تستطع محوها وازالتها والقضاء عليها
 مطلقا .

اما سياسة التكوين المهنى المخططة حسب سوق التشغيل
 الداخلى والخارجى فيجب ان تمكن من مغربة المناصب التى تشغلها
 الاطر الاجنبية فى المغرب بكيفية منتظمة وتدرجية وتسد حاجيات البلاد
 فى سائر الحرف اليدوية وتستخلص انجح الفوائد التى تعود بالنفع
 الضميم على الفرد والجماعة وذلك بتوظيف الفائض من اليد العاملة
 المغربية فى الخارج .

(ا) استعمال الوسائل الناجمة لحصر اثمان الامتعة والخدمات
 التى تدخل فى الاستهلاك العادى للمواطن وذلك لمدة معينة مطابقة
 للمدة التى يتم فيها النهوض باقتصادنا ورفع مستواه .

وانه لمن العدل وانصاف ان تستقر وتثبت الطاقة الشرائية للعامل طيلة هاته المدة حتى يكون العامل فى مأمن من تقلب الاثمان وتحولها .

لهذا وجب القيام بدراسات لصنع مواد وبضاعات فى متناول الشعب تسهر الدولة على تحديد اسعارها ومراقبة جودتها وصنعها . وهكذا يكون الامر فيما يخص كذلك المواد الغذائية كالدقيق والخبز والسكر ، والشاى ، والزيت والحبوت وغير ذلك ، وكذا المواد غير الغذائية وذات الاستهلاك العادى كالدخان والصابون وبعض الملابس .

وستتبع نفس السياسة فيما يرجع للخدمات . فزيادة على مجانية بعض الخدمات العمومية للمحتاجين كالتعليم والصحة العمومية فان اثمان استعمال بعض المصالح العمومية كالنقل الحضرى والوطنى ستحدد بكيفية تجعلها فى متناول مجموع مستعمليها نظرا ورعى لطاقاتهم وامكانياتهم الشرائية ونظرا لتكاليفهم العائلية .

— وضع مراقبة على الولادة

(٢) السياسة المالية والاعانة الخارجية :

(١) السياسة المالية :

— تقوية سياسة التقشف التى دخلت فى حيز التنفيذ منذ

١٩٦٤

— حذف جميع الاعتمادات غير الضرورية لسير الادارات او التقتير منها .

— حذف الاعتمادات المالية غير المنتجة او على الاكثر حصرها فى مستواها الحالى .

— تخصيص التوفير المحقق بهاته الوسيلة للقطاعات المثرة .

— يوقف حق مجانية بعض الخدمات العمومية كالتعليم

الثانوى والعالى والمعالجة الطبية على المعوزين وحدهم .

— ترخيص وتشجيع التعليم الحر وانشاء العيادات الخاصة .
— اتخاذ نظام جبائى ونهج سياسة القرض من شأنها ان تقلل من الاستهلاك وتنمى الوفرة وتوظف الاموال فى الميادين المثمرة .
— ان ضخامة المداخيل والمصاريف العمومية وكثرة المؤسسات العمومية وتعدد المنشآت العمومية والشبيهة بالعمومية تحث على استبدال المصالح الحالية للمراقبة بجهاز واحد للمراقبة يتوفر على الوسائل الكافية التى تجعله قادرا على التدخل بما يعوز النظام الحالى من سلطة وسرعة وجدوى .

(ب) الاعانة الخارجية :

ان المجموعة الاقتصادية الاوروبية التى هى مصدر من مصادر رؤوس الاموال والاطر ومنفذ لمنتجاتنا الفلاحية والمعدنية ولفائضنا من اليد العاملة يجب ان تكون لعلاقات المغرب بهاته المجموعة مكانة ممتازة ، مع المحافظة على احسن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع باقى الدول الاخرى .

وفى انتظار تشييد مجموعة اقتصادية فى نطاق المغرب العربى يجب علينا ان نبحث مع الدول المجاورة عن وسائل تنسيق سياساتنا الصناعية اما باتفاق مباشر واما عن طريق الامم المتحدة وذلك لاتمرار تبادل المصالح وتأمين ارضاء حاجيات المغرب من موارد الطاقات باثمان منخفضة ، وايجاد اسواق واسعة لصراف ما ينتجه المغرب .

خاتمة

لم تخرج امة من حالة الحجر والاستعباد الى حالة الرشد والانعقاد الا وجدت امامها مشاكل متراكمة ومصاعب جمة ، وتخلفا في الزمان ، ووجدت نفسها مضطرة الى ركوب عدد من التجارب ، والتقلب في مجموعة من الاطوار قبل ان ينظم سيرها في السبيل القومية ، وتستقر فيها الاوضاع على اسس سليمة ملائمة لمميزاتها السلالية وتقاليدها القومية وواقعها وعبقريتها ، ومليئة لاحتياجاتها الحقيقية .

فخرج امة من طور الى طور ، وانتقل المسؤولية من يد الى يد ، واختلاف مجالات النشاط بين اليوم والغد ، امور تنجم عنها عواقب وآثار تستمر الاعوام المديدة والسنين الطوال ، كما ان محاربة التخلف والحقاق بركب التطور والتقدم ، واختيار اقوم المناهج الاقتصادية والاجتماعية قضايا تتطلب توضيحات وبذل جهود ، وتستلزم تعبئة شاملة تنسى فيها مصلحة الفرد في سبيل مصلحة الكل .

واذا كان شعبي قوى الاحساس ، كثير النشاط ، شديد الاهتمام بالمشاكل التي تواجهه والصعاب التي تعترضه فلانه شعبي يقظ طموح ذو ماض مجيد ، تواق الى بعث امجاده ، واحياء عظمته ، وتشديد صرح النهضة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تقدم صناعي وتقني يضمن لابنائه السعادة ولرايائه المجد والفخر ، وقد اعطيت هذا الشعب من الحريات ، واقترنت له من الحقوق واقمت له من المؤسسات ومكنته من وسائل التعبير ما هو خليق به وجدير ، ولذا

فأنا عازم كل العزم على المحافظة على انظمتنا الديمقراطية العادلة
المتحررة التي ننعمد بانعدامها لذة الحياة وتفقد بفقدانها حلاوة العيش .

وأنا بما اناطه الدستور بى من مسؤوليات ، والى على
كاهلى من واجب المحافظة على وحدة الأمة والسهر على مصالحها
عازم على ان ادفع بكل ما اوتيت من قوة عجلة التقدم بأمتى الى
الامام ، واسير بها قدما فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا
ينثنى لى عزم ولا تهن لى ارادة ، متيحا الفرص لجميع الكفايات مرحبا
بكل من يريد العمل مخلصا من ابناء امتى لتحقيق تقدمها ورخائها ،
فبابى مفتوح فى اوجه الجميع ، واملى قوى فى ممثلى امتى بالمجالس
التمثيلية . ويدي مبسوطة لرعاياى كافة دون تمييز ، لانهم جميعا
ابنائى ، لا يفضّل احد احدا عندى الا بقدر ما له من كفاية ، وما يتوفر
فيه من حسن النية وطيب الاستعداد ، وشدة الاقتدار على ضبط
نفسه وكبح جماحها وصرافها عن انانيتها وشهواتها .